الفصل الأول

مفهوم التخطيط الاقتصادى

obeikandl.com

الفصل الأول

مفهوم التخطيط الاقتصادى

تعريف:-

التخطيط الاقتصادى أسلوب علمى بمقتضاه تتدخل الحكومة فى النشاط الاقتصادى بغرض تعبئة الموارد البشرية والمادية والمالية من أجل تنفيذ قدر معين من الاستثمارات الانتاجية وتوجيهها الوجهة الكفيلة بأحداث أسرع نمو ممكن للدخل القومى، وذلك على أساس تحقيق مواءمة بين الانتاج والحاجات ومن ثم الاستهلاك بحيث يتم فى النهاية زيادة متوسط الدخل الفردى ومواجهة الحاجات الاجتماعية وفقاً لنظام مختار من الأولويات.

ويكشف لنا هذا التعريف العام الذى أوردناه للتخطيط عن الركائز التى يعتمد عليها التخطيط الاقتصادى والتى تتمثل فيما يلى:-

(١) التدخل الحكومى الهادف فى النشاط الاقتصادى.

(٢) تعبئة الموارد البشرية والمادية والمالية بقصد احداث قدر معلوم من الاستثمارات العينية.

(٣) توجيه هذه الاستثمارات الوجهة التى تحقق أقصى نمو ممكن للقوى الاقتصادية والدخل القومى مع توفير أفضل مواءمة بين الانتاج والحاجات الاجتماعية لاشباعها على النحو الأمثل وفقا لنظام أولويات مختار.

وتتدخل الحكومة في النشاط الاقتصادى لأسباب عديدة منها أن هناك من الاستثمارات الاجتماعية ما لا قبل للقطاع الخاص به، إما لضخامة تكاليفها أو لقلة عائدها مما يحتم اسهام الحكومة فيها خاصة وأن هذه الاستثمارات تمثل أهمية كبرى باعتبارها تشكل رأس المال الاجتماعى. كذلك فإن الحكومة تتدخل في النشاط الاقتصادى من خلال استخدام سياساتها المالية والنقدية لتعبئة الفائض الاقتصادى الفعلى بل والمحتمل من مختلف قطاعات الاقتصاد القومي ثم العمل على تثميره فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

وتعتبر فكرة الفائض الاقتصادى إحدى الاسهامات الهامة فى نظرية التخطيط [١]. ومضمونها أن عملية التغير الجذرى المرجوه لهيكل الاقتصاد تتطلب بالضرورة أن يزيد الناتج القومى عن حاجات

---

(١) Paul A. Baran, The Political Economy of Growth, N.Y., Monthly Review Press, 1957. Chap. 2.

الاستهلاك القومى. ويطلق علي هذه الزيادة اسم الفائض الاقتصادى. ويمكن التمييز في هذا الصدد بين أنواع ثلاثة من الفائض هى الفائض الفعلى والفائض المحتمل أو الكامن والفائض المخطط. ويعبر الفائض الفعلى عن الفرق بين الانتاج الفعلي والاستهلاك الفعلى، أى أن الفائض الفعلى يعتبر مرادفا للادخار. أما الفائض المحتمل أو الكامن فهو الفرق بين ما يمكن انتاجه تحت ظروف طبيعية وفنية معينة وما يمكن اعتباره استهلاكا ضرورياً. وفى ظل نظام السوق والحرية الاقتصادية يكون الفائض الكامن أكبر بكثير من الفائض الفعلى، وذلك للأسباب التالية:-

أ - الاستهلاك غير الضرورى أو المظهرى للطبقات الغنية فى المجتمع.

ب - الانتاج الضائع على المجتمع بسبب وجود فئات غير منتجة.

جـ- الانتاج الضائع علي المجتمع بسبب عدم تخطيط الانتاج، أى عدم تنظيم العملية الانتاجية بشكل رشيد.

وبالرغم من أن الفائض المحتمل فى الدول النامية، وإن لم يكن كبيراً فى حجمه المطلق - نظراً لانخفاض الانتاجية وصغر حجم الدخل - إلا أنه يمثل نسبة لا يستهان بها من الدخل القومى تسمح إذا أحسن استخدامها بتحقيق معدلات النمو المطلوبة. وعليه فإن تعبئة هذا الفائض هو أول مبدأ استراتيجى لعملية التخطيط.

أما الفائض المخطط فهو الفرق بين كمية الانتاج المخطط والاستهلاك المخطط. وتتم تعبئة هذا الفائض باتباع سياسة رشيدة للاستهلاك وسياسة رشيدة للضرائب. ويعتبر وضع سياسة الاستهلاك أولي الخطوات التى يجب على المخطط اتخاذها لتعبئة الموارد المحلية وذلك لاتصالها الوثيق بسياسة الاستثمار. ومقتضى ذلك أن على الدول النامية أن تحدد الاستهلاك القومى عند حد معقول يسمح بزيادة الادخار إلى المعدل الذى يسمح بتغطية جزء كبير من التمويل اللازم لعملية التخطيط. وأى تخفيض فى حجم الاستهلاك - غير الضرورى - يعنى زيادة فى حجم الفائض المخصص للاستثمار. وهذه السياسة التى تحد من الاستهلاك هى أولى متطلبات تكوين المدخرات المحلية. فإذا اقترن ذلك بسياسة سليمة للمؤسسات الادخارية، فإن تعبئة هذه المدخرات تمثل جزءا لا يستهان به من موارد التمويل. وعن السياسة الضريبية فيجب أن تؤدى وظيفة هامة فى تعبئة الفائض المحتمل، وذلك بتطبيق هذه السياسة بعد بحث دقيق عن المصادر الكامنة لهذا الفائض.

ونتيجة لسياستى الاستهلاك والضرائب يتمكن المخطط من الوقوف على ما يمكن تدبيره من ادخار شخصى وادخار حكومى. وبجمع هذين النوعين من الادخار يمكننا أن نصوغ العلاقة بينهما من جهة، ومعدل النمو من جهة أخرى. ذلك أن المعدل الممكن التحقيق للنمو يتوقف علي حجم ومعدل تراكم رأس المال من جهة من جهة ومعامل رأس المال من جهة أخرى. ويمكن للتبسيط صياغة هذه العلاقة علي النحو التالى:

$$\Delta ى = \frac{أ}{جـ}$$

$$\frac{\Delta ى}{ى} = \frac{أ}{جـ \cdot ى} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (١)$$

حيث $أ = \Delta ر$ = الاستثمار

، $جـ = \frac{\Delta ر}{\Delta ى}$ = المعامل الحدى لرأس المال

، ى = الناتج أو الدخل القومى

ويتضح لنا من هذه الصيغة أنه إذا اعتبرنا معامل رأس المال من المعطيات، فإن معدل النمو يزداد كلما إرتفع معدل الإستثمار. وإذا اعتبرنا معدل الإستثمار من المعطيات، فإن معدل النمو ينخفض كلما كبر حجم معامل رأس المال. وإذا كان الاستثمار يتمثل فى متغيرين فقط هما: الادخار الشخصى والادخار الحكومى، أى أن:

$أ = د ص + د ح$

حيث تمثل:

د ص : الادخار الشخصى

د ح : الادخار الحكومى

فإنه باحلال هذه العلاقة فى المعادلة (١) نحصل على:

$$\frac{\Delta ى}{ى} = \frac{د ص + د ح}{جـ . ى} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (٢)$$

أى أن معدل النمو يمكن التحكم فيه وزيادته من خلال زيادة الادخار الشخصى أو الادخار الحكومى أو الإثنين معاً.

وتتمثل الركيزة الثانية التى يعتمد عليها التخطيط الاقتصادى فى تعبئة الموارد البشرية والمادية والمالية. ويعنى ذلك أنه يجب تجنيد القوي البشرية وتأهيلها للعمل المنتج وإتاحته لها توصلاً إلى زيادة الناتج القومى واستمرار زيادته بفعل المعجل. وينصرف أثر المعجل إلى ذلك النمو التراكمى الذى يحدث للدخل نتيجة لما يتولد عن الانفاق الأولى من توسع فى الاستثمار التابع. فالانفاق الأولى يؤدى خلال ما يحدث من زيادة الطلب على الاستثمار إلى زيادة الدخل القومى بكميات مضاعفة. ويمكن حساب قيمة المعجل بقسمة الزيادة الكلية في الاستثمار التابع (المولد) على الزيادة الأولية فى الانفاق، أى على الزيادة الأولية فى الطلب النهائى طبقاً للعلاقة الآتية: (١)

$$ل = \frac{\Delta أ}{\Delta ق}$$

حيث ترمز ل إلى معامل المعجل

Δ أ إلى الزيادة الكلية فى الاستثمار المولد induced ،

Δ ق تعنى الزيادة الأولية فى الانفاق ،

ولما كان تخطيط التنمية الاقتصادية يستهدف تحقيق أقصى زيادة فى الناتج القومى، فإنه يجب العمل على تقدير الاحتياجات من القوى العاملة كما وكيفا وتوزيعا والحرص على توفيرها وتجهيزها. وهنا قد يكون من المناسب أن نتعرف على العلاقة بين معدل نمو الناتج القومى والقوى العاملة المدربة أو الماهرة. ويقتضى بحث هذه العلاقة أن نوضح كلا من عرض وطلب القوى العاملة الماهرة، أو بالأحرى الزيادة فى كل منهما. وتتوقف الزيادة فى عرض عنصر العمل المدرب على أمرين هما:

---

(١) د. إسماعيل محمد هاشم، التحليل الكلى والدورات التجارية، الإسكندرية : دار الجامعات المصرية، ١٩٧٣ ، ص ٣٣٣

الأول: ما يقدمه الجهاز التعليمى من خبرات سنوية إلى الاقتصاد القومى.

الثانى: ما يستطيع الاقتصاد القومى الحصول عليه من خبرات أجنبية، أى أن:

$$\Delta ع ع = ع ت + ع و \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (٣)$$

حيث تمثل:

$\Delta ع ع$ الزيادة فى عرض القوى العاملة المدربة

$ع ت$ ، ما يقدمه الجهاز التعليمى للاقتصاد من خبرات

$ع و$ ، استيراد العمل المدرب من الخارج

وتتوقف الزيادة فى الطلب على عنصر العمل الماهر علي العلاقة بين زيادة وحدة واحدة من الناتج أو الدخل القومى من جهة، وما تؤدى إليه هذه الوحدة من زيادة الحاجة إلى القوى العاملة الماهرة.

ويمكن توضيح ذلك علي النحو التالى:

$$\Delta ط ع = ب \cdot \Delta ى \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (٤)$$

حيث تمثل:

$\Delta ط ع$ الزيادة في الطلب على هذا العنصر

$ب \cdot \Delta ى$ الزيادة فى الحاجة إلى هذا العنصر المترتبة على زيادة وحدة واحدة من الناتج أو الدخل القومى.

وباستخدام المعادلتين (٣) و (٤) ، فإننا نحصل على العلاقة التالية:

$$\frac{\Delta ى}{ى} = \frac{ع ت + ع و}{ب \cdot ى}$$

أى أن معدل نمو الناتج أو الدخل القومى يتوقف على عاملين هما: الزيادة فى القوة العاملة الماهرة اللازمة لانتاج وحدة من الناتج أو الدخل القومى، والمعدل الذى يوضح العلاقة التالية:

$$\frac{\text{ناتج الجهاز التعليمى من الخبرات + استيراد عنصر العمل الماهر}}{\text{حجم الناتج القومي}}$$

ويأتى بعد هذا دور تعبئة الموارد الطبيعية والمادية المتمثلة فى استغلال هذه الموارد أو رفع درجة استغلالها باستخدام فن انتاجي أفضل أو أكثر مناسبة مع الحرص على تجنب الفاقد الاقتصادى وعدم اتلاف الموارد الانتاجية. هذا بالإضافة إلى استغلال المزايا الجغرافية والمناخية والتاريخية. أما عن تعبئة الموارد المالية فيتمثل فى استقطاع الفوائض الاقتصادية الفعلية والمحتملة لتمويل التنمية الاقتصادية ولوضع أسس وعوامل التمويل الذاتى المستمر دون الحاجة إلى الاعتماد على التمويل الخارجى. ويقصد بالتمويل الخارجى القروض الخارجية. وتمثل القروض الخارجية عبئا على الدخل القومى والادخار المحلي فى المستقبل. ذلك أنه ما لم تضمن الدولة نمو الدخل القومى ومعدلات الادخار بما يعمل على سداد القروض والفوائد، فإن الاقتراض الخارجي قد يتحول إلى كارثة محققة. ولهذا يجب التأكد من أن القروض الخارجية تستخدم فى استثمارات جادة، وليس فى الانفاق على استثمارات مظهرية. وباضافة التمويل الخارجى إلى مصادر التمويل المحلى، نحصل على علاقة معدل النمو بها جميعا على النحو التالى:

$$أ = د ص + د ح + م$$

حيث تمثل م التمويل الخارجى. وبذلك فإن معدل النمو فى الناتج أو الدخل القومى يصبح كالآتى:

$$\frac{\Delta ى}{ى} = \frac{د ص + د ح + م}{جـ . ى}$$

وهذا يقودنا إلى اعتبار آخر يجب أن يدخل فى الحسبان وهو العلاقة بين ميزان المدفوعات ومعدل نمو الناتج القومى. ذلك أنه بادخال التمويل الأجنبى بين المصادر، يصبح لدينا مصدران اثنان للصرف الأجنبى لتمويل الواردات هما: حصيلة الصادرات والقروض الخارجية. وعلى ذلك يمكن أن نوضح العلاقة بين ميزان المدفوعات ومعدل النمو على النحو التالى:

$$و = ص + م$$

حيث تمثل: و قيمة الواردات

ص قيمة الصادرات

م القروض الخارجية

ولما كانت زيادة الدخل القومى سيصاحبها زيادة أكيدة فى قيمة الواردات فإن:

$$\Delta \text{ و} = \text{س} \cdot \Delta \text{ ى}$$

حيث تمثل س الميل الحدى للاستيراد. وعليه فإن العلاقة بين معدل النمو وهذه المتغيرات يمكن صياغتها على النحو التالى:

$$\text{س} \cdot \Delta \text{ ى} = \Delta \text{ ص} + \Delta \text{ م}$$

أى أن:

$$\frac{\Delta \text{ ى}}{\text{ى}} = \frac{\Delta \text{ ص} + \Delta \text{ م}}{\text{س} \cdot \text{ى}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (٥)$$

أى أن معدل نمو الناتج القومى يتوقف على معدل الزيادة في كل من الصادرات والقروض الخارجية، ثم على الميل الحدى للاستيراد. ولا شك أن تخفيض الميل الحدى للاستيراد يساعد على زيادة نمو الدخل القومى. فإذا كانت سياسة تشجيع الصادرات قد استنفذت كل امكانياتها، وكان حجم القروض الخارجية قد تحدد بشكل نهائى بحيث لا يمكن التوسع فيه سياسيا أو اقتصاديا، فإن الملجأ الوحيد لزيادة معدل الدخل القومى هو خفض الميل الحدى للاستيراد. أما إذا تعذر ذلك أيضا فقد يكون السبيل الوحيد هو اللجوء إلى احتياطيات الصرف الأجنبى.

وأخيراً نأتى إلى الركيزة الثالثة من ركائز التخطيط الاقتصادى وهى التى تنصرف إلى توجيه الاستثمارات لاحداث أسرع وأفضل نمو للقوى الانتاجية فى الاقتصاد القومى مع المواءمة بين الانتاج والحاجات الاجتماعية. والتوافق بين الانتاج والحاجات الاجتماعية يعتبر توافقا واعيا محكما يقوم على أساس التعرف على مختلف الحاجات الاجتماعية وقياسها وتقدير أهميتها النسبية، وكذلك حساب جميع عوامل الانتاج البشرية والمادية وبالتالى يتقرر على هذا الأساس ما ينتج ومقداره وكيفية توزيعه.

وهذا التوافق تحكم جوانبه فى اطار من التخطيط الاقتصادى، فهو توافق مدبر ومقصود لا يتم عفو الخاطر ووفقا للأهواء والأطماع، وإنما يستند إلى أساس علمى فنى توازنى تتحدد فيه الحاجات نوعا وكما. كذلك فإن هذا التوافق يفترض قيام سلطة مراقبة وتوجيه جميع وسائل الانتاج.

ولعل التفكير فى اشباع الحاجات الاجتماعية على أسس علمية هو الذى يضفى على التخطيط

الاقتصادى منهاجه العينى المادى لأنه خاص بحاجات تشبع بسلع مادية أو بخدمات تتطلب وسائل انتاج لتحقيقها. فنحن حينما نفكر فى التخطيط الاقتصادى نبدأ أولا بالطريق المادى فنخص الحاجات ووسائل اشباعها وعوامل الانتاج الضرورية لإحداثها متحررين قليلا من التفكير النقدى الذى لا يمكن تجاهله وإنما يأتى كوسيلة للتنفيذ بعد المنهاج المادى.

وهنا نرى أن نشير إلى أن حجم الاستثمارات الذى يتم تحديده يوزع من أعلى إلي أسفل، أى علي القطاعات ثم يوزع على المشروعات. وقد يحدث توزيع فى اتجاه عكسى. وهذا كله وفقا لسياسات ومعايير سوف نتناولها بإذن الله عند الكلام عن تخطيط الاستثمار.

مقومات التخطيط الاقتصادي:

تنحصر المشكلة الأساسية فى أى مجتمع اقتصادى فى محاولة التنسيق والمواءمة بين مختلف الموارد المحدودة وبين الحاجات غير المحدودة بقصد التوصل إلى الاشباع الأقصى والأمثل. ونضيف أن هذه المشكلة فى حقيقتها مشكلة كمية ونوعية، فهى لا تتمثل فقط فى مقدار الحاجات المطلوب اشباعها وإنما كذلك فى أنواع هذه الحاجات والمدى الذى يمكن اشباعها اليه، كما أنها لا تعنى من الناحية الأخرى أية وسائل وموارد يجب استغلالها والافادة منها فحسب، وإنما تشير أيضا إلى النسب والكيفية المفضلة لتوزيع كمية معينة من الموارد على مختلف الاستخدامات بحيث تحقق أفضل اشباع ممكن لحاجات جميع أفراد المجتمع. ومن هنا نرى أنه من الضرورى أن نسترعى الانتباه إلى ملاحظة هامة مضمونها أن ركيزتى التخطيط القومى الثانية والثالثة تستلزمان شروطا وقيودا يمكن اعتبارها مقومات للتخطيط الاقتصادى تسهم فى تحديد إطاره وتوضيح ماهيته ونجملها فيما يلى:

(١) تشغيل الوحدات الانتاجية القائمة بكامل طاقاتها

(٢) رفع مستوى الكفاءة الانتاجية للوحدات الانتاجية العاملة بحيث يتحقق الاستغلال الأمثل لها مما يجعلها تولد فائضا من الانتاج يستعان به على انشاء وحدات انتاجية جديدة، وذلك شريطة أن تقترن برامج رفع مستوى الكفاية الانتاجية بالتوسع فى الانتاج أو باحتمالات توسعه حتى لا تقود إلى بطالة جانب من الأيدى العاملة مما يعوق بعض أهداف التخطيط الاقتصادى.

(٣) استقطاع جانب كاف من الزيادة فى الانتاج والدخول لتمويل التنمية الاقتصادية المخططة وعدم ترك هذه الزيادة تضيع فى زيادة الاستهلاك.

(٤) اتخاذ التدابير التى تحول دون الفقد الاقتصادى وذلك بصيانة الموارد الاقتصادية بقصد الاحتفاظ بالوحدات الانتاجية وعدم تدهورها، وذلك من خلال برامج الصيانة والاحلال والتجديد فى مجالات الزراعة والصناعة والخدمات.

(٥) التوصل إلى الاستغلال الأمثل للموارد باستخدام أفضل وأنسب فن انتاجى والتنسيق بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية واتباع نظام أولويات محدد بشأنها وكذلك التنسيق بين مختلف الاستثمارات أو بتعبير آخر التخطيط العينى.

(٦) توافر صفتي الشمول والمرونة فى التخطيط الاقتصادى بحيث يمكن التوصل إى أهداف عامة موحدة وبحيث يتسنى تصحيح الأخطاء التى قد تقع فى الاحصاءات أو الحسابات الرياضية التخطيطية أو لمواجهة التغيرات الطارئة التى قد تخرج عن نطاق التنبؤ.

(٧) توافر بيانات ومعلومات احصائية شاملة ودقيقة وموثوق بها عن الوضع الحالى للاقتصاد القومى جملة وتفصيلا، وذلك تيسيرا لتحقيق شرطى شمول ومرونة التخطيط الاقتصادى.

(٨) تهيئة الظروف التنظيمية من الناحية الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية بما يلزم لانجاح التخطيط الاقصادي. ويتطلب ذلك ما يلي :

أ - استمرار القطاع الخاص في العمل بمرونة ومسايرة للتخطيط

ب- ارساء أسس التعاونيات الزراعية

جـ- توافر رأس المال الاجتماعي لخدمة التقدم الصناعي والزراعي

د- تطوير الاطار الاجتماعي بما يوافق مقتضيات التحول والانطلاق التنموي المخطط.

هـ- اجماع الأحزاب السياسية على التنمية المخططة

و - ايمان الشعب بالتنمية المخططة واستعداده للتضحيات من أجلها باعتبار أن هذا الايمان يعد بمثابة زيت التشحيم للتخطيط وبترول التنمية الاقتصادية.

(٩) التزام أهداف محددة يرغب المجتمع فى تحقيقها، وتحديد أنجح السبل والوسائل لتحقيق الأهداف التى تحددت وفقا للأولويات. وتبدو هنا أهمية التحليل العلمى للامكانيات الاقتصادية للمجتمع. وعلي وجه الخصوص، فإن التحليل الكمي والتنبؤ الاقتصادى والتحليل الإقتصادى لها أهمية كبرى فى هذا المجال.

وتبدو أهمية التحليل الكمى فى أنه يضفى على المتغيرات مضمونا يمكن قياسه، ويسهل بذلك تناولها بالدراسة والتحليل. بل إن أهمية هذا التحليل الكمى تبدو قبل مرحلة التحليل الاقتصادى. فمثلا فى مرحلة التعرف على الواقع الذى يبدأ منه المجتمع والوضع الجديد الذى يرغب المجتمع فى الوصول اليه، فإن وضع المسألة فى شكل كمى يعطى معنى محددا لحجم الفجوة التى تفصل بينهما. وأما التنبؤ الاقتصادى فيعتبر من أهم الخطوات اللازمة للتخطيط. ومثال ذلك التنبؤ بما يلحق المتغيرات الخارجية أى التى تحدد خارج العلاقات الاقتصادية مثل عنصر السكان أو التطور الفنى، وأثر ذلك على المتغيرات الداخلية مثل اتجاه أرقام الانتاج والاستهلاك ومستوى الدخول والأسعار وغيرها. وأخيرا فإن التحليل الإقتصادى يأتى دوره حين يدرس المخطط أثر التغير فى أحد المتغيرات الداخلية على بقية المتغيرات، أو يبحث كيفية تفاعل قرارات الوحدات الاقتصادية المختلفة كرد فعل للتغيرات الاقتصادية. ويندرج تحت هذا النوع من التحليل الكثير من أنواع العلاقات التي يتحتم علي المخطط الالمام بها. ومن أمثلة ذلك العلاقات الفنية مثل دالة الانتاج وحجم المعجل. كذلك يدخل في هذا الجزء من التحليل المعادلات السلوكية مثل دالة الادخار والميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للاستيراد. ويتم فى نطاق هذا النوع من التحليل بناء نماذج رياضية تبين علاقات الترابط بين أجزاء النظام الاقتصادى. ويمكن تلخيص استخدام المعادلات والنماذج فى هذه المرحلة فى تمكين المخطط من عقد مقارنة بين الاثار التى تترتب على تنفيذ سياسة معينة بالنسبة للأهداف البديلة، أو عقد مقارنة بين الآثار التى تترتب على تنفيذ السياسات البديلة.

(١٠) توافر شرط التوازن الكلى بين الانتاج والحاجات وبين التدفقات السلعية والخدمية والتدفقات المالية وكذلك التوازن الجزئى بين المستخدمات والانتاج مما يتطلب اقامة الموازين المختلفة.

ويتحقق التوازن العام فى الدورة السلعية للناتج القومى بتوافر المتساويات التالية:

أ - صافى الانتاج بسعر السوق = صافى الانتاج بسعر التكلفة + الضرائب غير المباشرة - الاعانات

ب- صافى الانتاج بسعر التكلفة = اجمالى الانتاج - الاهلاك

جـ- المعروض فى السوق = صافى الانتاج بسعر السوق + الواردات - الصادرات - مشتريات الحكومة من السلع - التخزين.

ومن ناحية أخرى تتحقق فى الدورة النقدية التى تتوازن وتتكافأ مع الدورة السلعية للناتج القومى المتطابقتان الآتيتان:

أ - صافى دخول الأفراد = صافى الدخل الناشئ عن الانتاج + مرتبات الموظفين + المعاشات + التحويلات من الخارج - التحويلات إلى الخارج - الضرائب المباشرة.

ب- الطلب الكلى = صافى الدخول

وبالتالى يتضح مما تقدم أن العرض الكلى يتكافأ والطلب الكلي وذلك إذا توفرت الشروط التالية:

أ - توازن الادخار والاستثمار بحيث لا يزيد الاكتناز عن التخزين المقبول من المشروعات.

ب- توازن الموازنة العامة للدولة.

جـ- توازن ميزان المدفوعات.

د - حياد الوسطاء الماليين.

ويجب أن يظل عالقا بالذهن أنه توجد علاقة وطيدة بين متطلبات التوازن العام وبين مقتضيات التوازن الجزئى. ذلك أن عرض السلعة ينشأ عن انتاجها المحلى أو استيرادها أو الاثنين معا، بينما يتوقف مقدار الطلب عليها على احتياجات القطاعات المختلفة إليها. وإذا زاد الطلب على سلعة ما تعين زيادة مقدار الانتاج المحلى منها مما يؤثر على اجمالى الاستثمار، أو زيادة أو ما يستورد منها أو الاثنين معا. ومن المعلوم أنه يوجد ارتباط بين مختلف عناصر الادخار والاستثمار، وأن هناك حدا أعلى للاستثمار يستحيل بعده إقامة مزيد من الاستثمارات دون حدوث اختلاف خطير فى المستوى العام للأسعار.

وفى ظل اقتصاد نظام السوق يكون التوازن مفقودا إلى حد كبير. والدليل على ذلك الاختلال بين القوى العاملة والتوظف وكذلك بين السلع المتاحة فى الأسواق وبين القوة الشرائية كما يظهر الاختلال فى ميزان المدفوعات.

أما فى ظل التخطيط الاقتصادى الشامل، فإن هناك نوعين من التوازن هما التوازن العينى والتوازن النقدى. ويتمثل التوازن العيني في تحديد أهداف الخطة على مستوى عينى، أى فى صورة كميات الانتاج المستهدفة من مختلف السلع على أساس متطلبات التوازن العام بحيث يتعادل انتاج

كل سلعة مع مقدار الاحتياجات إليها وذلك بالاستعانة بالمعاملات الفنية المختلفة التى تحدد العلاقة بين كمية المنتج من مختلف السلع وبين مقدار المستخدمات المطلوب توافرها لهذا الغرض مما تصوره الموازين التخطيطية. أما التوازن النقدى فيستلزم تحديد الأسعار المختلفة لجميع السلع على أن يؤخذ فى الحسبان ما يستوجبه التوازن المالى العام من تعادل الدخول الموزعة مع العرض الكلى للسلع الاستهلاكية وما يتطلبه التوازن النقدى الجزئى من تعادل قيمة الانتاج من كل سلعة مع قيمة المستهلك منها. وهذا يتضمن أن مجموع الأجور المدفوعة تساوى اجمالى قيمة المنتجات الاستهلاكية، كما يعني أن قيمة الانتاج لجميع السلع الوسيطة والانتاجية تساوى قيمة المستهلك منها فى انتاج السلع الاستهلاكية والوسيطة والانتاجية. وتتمثل شروط التوازن النقدى العام والجزئى فى صورتين هما:

أ - توازن قيمة الانتاج من السلع الوسيطة والانتاجية مع مقدار المطلوب منها للاحلال وتركيب مزيد من الطاقات الانتاجية فى مرحلة تالية.

ب- توازن العرض من السلع الاستهلاكية مع مقدار الطلب عليها.

ويتحقق التوازن بصورتيه بواسطة موازين مختلفة سوف نعود اليها بالشرح والتفصيل عند الكلام عن أدوات التخطيط الاقتصادى فى الفصل الرابع بمشيئة الله.

خصائص التخطيط الاقتصادي:

هناك تعريفات كثيرة للتخطيط الاقتصادى، فيعرفه البعض بأنه العملية التى تقوم الدولة بمقتضاها بوضع قطاعات الاقتصاد القومى فى صورة متكاملة لفترة معينة مقبلة [١] ويعرفه البعض الآخر بأنه استخدام الموارد النادرة المتاحة فى المجتمع بما يحقق أقصى اشباع ممكن [٢]. كذلك يعرف التخطيط بأنه وضع القرارات الاقتصادية الكلية المتعلقة بماذا وكم ننتج؟ وكيف ومتى وأين ننتج؟ ولمن نوزع؟ وذلك علي أساس تقرير واع من سلطة حازمة وعلى أساس مسح شامل للنظام الاقتصادى بأسره.

---

(١) J.E. Meade, Planning and The Price Mechanism, George Allen and Unwin, 1948. P. 4.

(٢) G.D. Baldwin, Economic Planning: Its Aims and Implications, University of Illinois, 1962. P.11.

وهذا التعريف الأخير الذى أورده H.Dickinson يعكس خمس خواص للتخطيط الاقتصادى وهى:

أ - وحدة الرقابة.

ب- الطبيعة الواعية للقرارات الاقتصادية.

جـ- تغطية القرارات الاقتصادية للاقتصاد القومي كله.

د - استناد التخطيط على أشكال الرقابة المدبرة والمتعمدة علي الحياة الاقتصادية.

هـ- قيام التخطيط الاقتصادى أساسا على قرارات كمية ونوعية وكيفية.

ويتوقف نطاق التخطيط على الفلسفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تدين بها البلاد، وعلى حجم ونوع الموارد الانتاجية المتاحة وطبيعة الأهداف المنشودة ودرجة اقدام الأفراد على مختلف ميادين النشاط الاقتصادى. وتخطيط التنمية ليس عملا سلبيا يقف عند حد اعلان الأهداف أو خلق الظروف المهيئة لها، وإنما يجب أن توضع التدابير الكفيلة بتحقيقها موضع التنفيذ، فتقرر الحكومات تبعا للأهداف المقررة مقدار ما تقوم بتنفيذه وما تتركه للقطاع الخاص، والوسائل التى تضمن اتجاه المشروعات الخاصة الوجهة السليمة فيما يترك لها من أجزاء الخطط. (١)

ويضيف Oscar Lange أنه وإن اختلف مفهوم التخطيط من كاتب إلى آخر بحيث يرى البعض أن من أنواع التخطيط مالا يتجاوز تأمين البيئة الملائمة للنمو الاقتصادي، فإن التخطيط النشيط Active Planning والذى تصل اليه الدولة التى تتبع نظام التخطيط بعد مراحل ودرجات مختلفة من المركزية واللامركزية، يجب ألا يتدخل فى كافة تفاصيل الحياة الاقتصادية وإلا غاب عن السلطات القائمة بالتخطيط الهدف الأساسى من التخطيط وهو تحقيق معدل مرتفع للنمو وتحديدات اتجاهات النمو الاقتصادى بين القطاعات فى الاقتصاد القومى. وهذا التخطيط النشيط يجب أن يحتوى على أمرين أساسيين.

الأول - توزيع الناتج القومى بين الاستهلاك والاستثمار، ويتحدد به المعدل الاجمالى للنمو الاقتصادى.

---

(١) د. عبد الحميد محمد القاضي، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، الإسكندرية، دار الجامعات المصرية، ١٩٧٩ . ص ٢٩٤

الثاني - توزيع الاستثمارات على مختلف قطاعات الاقتصاد حيث يتحدد به اتجاه النمو ومعالم التغير الهيكلى فى الاقتصاد القومي.

ويتعرض التخطيط الرشيد للتنسيق بين مختلف أوجه النشاط الاقتصادى بقصد تحقيق التناسق بين الجانبين العيني والمالى لا سيما تأمين التوافق بين الدخول الشخصية الموزعة وبين السلع والخدمات المعروضة لتأمين الاستقرار النقدى الداخلى، وتأمين التناسق بين حجم ونوع السلع والخدمات التى يتعين أن تقوم مختلف القطاعات بإنتاجها وبين مختلف استخداماتها حتى لا تظهر الاختناقات أو الطاقات العاطلة في الاقتصاد القومي.

ويتميز التخطيط الاقتصادى بطابع الاستمرار. فعملية التخطيط لا تنتهى بانتهاء وضع الخطة وإنما يتبع ذلك عمليات متعددة من التنفيذ والمتابعة والتقييم. ويعتمد المخططون في تأمين استمرارية التخطيط عادة على صياغة خطط طويلة الأجل تقسم إلى مراحل متوسطة الأجل فخطط سنوية تنفيذية مع البدء فى اعداد الخطط أو المراحل اللاحقة قبل انتهاء الخطط أو المراحل القائمة. كما تجرى مراجعة الخطط الاقتصادية وتقييمها دوريا لتأمين ملاءمة الأوضاع التخطيطية مع الظروف والأحداث الجارية، مما قد ينتهى بالخطط المرسومة إلى غير الصورة التى بدأت بها، ويكون التحول مقبولا متى حافظ على الاتجاهات الرئيسية والأهداف العامة المحددة.

وهكذا يتضح لنا من استقراء التعاريف السابقة الخصائص الرئيسية للتخطيط الاقتصادي والتى يمكن تلخيصها على النحو التالى:

أولا: التخطيط الاقتصادى تدبير متعمد وموجه يستند إلى إعلاء الارادة الانسانية الجماعية على جماع المقدرات الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: التخطيط الاقتصادى أسلوب علمى يستهدف أهدافا محددة بوسائل ونماذج اقتصادية ورياضية واحصائية وبسياسات ملائمة.

ثالثا: التخطيط الاقتصادى يتسم بالشمول والتنسيق، ويتنبأ بردود الافعال ويأخذها في الاعتبار.

رابعا: التخطيط الاقتصادى يقوم على تعبئة الموارد البشرية والمادية والمالية ويستغلها أفضل استغلال لأحداث أقصى نمو في أقصر وقت ممكن.

خامسا: التخطيط الاقتصادى له جانب اجتماعى يتمثل فى تحقيق العدالة التوزيعية والاهتمام بالحاجات الاجتماعية لاشباعها أفضل اشباع ممكن وأعلي مستوى معيشي مستطاع.

سادسا: التخطيط الاقتصادى له بالاضافة إلى جانبه النظرى جانب تنفيذ ومتابعة.

الخطط الاقتصادية:

يتضمن التخطيط رسم خطة اقتصادية واجتماعية شاملة تضع أهدافا معينة مرسومة من قبل. والخطة الاقتصادية فى معناها الواسع هي مجموعة القرارات التى يتم اتخاذها بقصد تحقيق أهداف معينة خلال فترة زمنية معينة. وما نعنيه هنا هو الخطة القومية ويتمثل جوهرها في ثلاث اعتبارات:

الأول: أن تأخذ الخطة فى الحسبان الحياة المستقبلية للجماعة.

الثانى: أن تستخدم موارد المجتمع بأكفأ طريقة ممكنة في تحقيق الأهداف.

الثالث: أن قدرة الجماعة على التصرف لازمة وضرورية للخطة القومية.

وتختلف الخطة القومية فى مفهومها عن الموازنة العامة للدولة. ذلك أن الموازنة مجرد تقدير وإجازة. تقدير الايرادات والنفقات العامة لمشروعات القطاع العام عن سنة مالية مقبلة، وهى إجازة للاتفاق دون الزام أجهزة الدولة باستنفاد جميع الاعتمادات المقررة. أما الخطة فهي تقدير والزام. تقدير ما سيتم تحقيقه فى فترة مستقبلة. وهى الزام القائمين على المشروعات بتنفيذ الأهداف المقررة فى الخطة مع اتباع الوسائل المحددة فيها لتنفيذ هذه الأهداف. ووسيلة تحقيق أهداف الخطة هى تنفيذ أعمال وبرامج ومشروعات معينة.

وهناك أربعة مبادئ عامة فى اعداد الخطة الاقتصادية تتمثل فيما يلى:

(أ) تقدير الامكانيات القومية المتاحة.

(ب) تحديد الأهداف القومية.

(جـ) تحديد وسائل تحقيق الأهداف.

(د) تحديد فترة زمنية لتحقيق الأهداف القومية (فترة الخطة).

ويؤثر اختلاف المدة من خطة لأخرى فى كيفية تحديد أهدافها، بمعنى أنه كلما كانت فترة الخطة طويلة أمكن مواجهة الأهداف البعيدة، وكلما قصرت فترة الخطة اقتضى الأمر مواجهة الأهداف القريبة وحدها دون البعيدة وأمكن تفصيل هذه الأهداف وتحديد الوسائل اللازمة لتنفيذها.

ويشترط في الخطة الجيدة توافر عدة خصائص أهمها الكفاءة الاقتصادية والتوافق المنطقى والواقعية والمرونة والاقتصاد في وقت وتكاليف اعدادها مع وجود درجة من الديمقراطية فى صياغتها وقبولها. وتتحقق الكفاءة الاقتصادية بتخصيص الموارد الانتاجية المتاحة في استخداماتها المتعددة بحيث نحصل على أقصى قدر ممكن من الناتج القومى، أو كما يشير الاقتصادى الايطالى Pareto عندما لا يستطيع المجتمع عن طريق اعادة تخصيص موارده زيادة انتاج بعض السلع دون نقص انتاج سلع أخرى. وبعبارة أخرى يجب أن يتم الانتاج عند حدود منحنى الامكانيات الانتاجية في المجتمع. ويقتضى مبدأ التوافق المنطقى تطابق الموارد المتاحة أو المخطط انتاجها في كمها ونوعها مع مجموع الاستخدامات. كما يقصد بالوقعية أن تتفق الأهداف المنشودة والوسائل المستخدمة لتحقيقها مع امكانيات المجتمع وظروف البيئة، حتى لا تؤدى المغالاة فى الطموح إلى سوء تخصيص الموارد وارتفاع الأسعار نتيجة لتولد دخول نقدية لايقابلها انتاج ملائم. وكذلك تقتضى مرونة الخطة ايجاد الوسائل اللازمة لمواجهة ما يقتضيه تغير الظروف من اعادة النظر فى الأهداف المنشودة والأساليب والسياسات المقررة لتحقيقها لتجنب حدوث أزمات أم وجود طاقات عاطلة في الاقتصاد أو تقليل احتمالاتها. ويقتضى التخطيط الرشيد أن تكون الخطط الاقتصادية معدة قبل بداية الفترة الزمنية التى تغطيها مع مراعاة الاقتصاد فى وقت وتكاليف الاعداد وعدم الاخلال بما ينبغى أن يتوفر لها من دقة. كما يتوقف نجاح التخطيط الاقتصادى فى أى مجتمع على تضافر كافة الجهود لانجاح الخطط. ولن يتأتى ذلك ما لم تتوافر درجة من الديمقراطية والمشاركة الشعبية المستنيرة فى اعداد الخطط ومناقشة أهدافها والتدابير والسياسات اللازمة لتحقيقها. وهنا قد يكون من المفيد أن نخلص إلى نقطتين جوهريتين:

الأولى: أنه لسلامة تنفيذ أية خطة اقتصادية، لا بد من تحقيق شرطين أساسيين هما: واقعية الأهداف من ناحية ومرونة الخطة من ناحية أخرى.

الثانية: أن تعدد الخطط ذات المدد المختلفة وترابطها يتيح الجمع بين بعد التوقع ودقة التنفيذ. وهما شرطان أساسيان لسلامة السياسة الاقتصادية.

وقد يطلق على الخطط الجزئية لبعض وحدات الاقتصاد القومى أو لأحد قطاعاته أو أنشطته اصطلاح البرامج الاقتصادية. وتأخذ البرامج الاقتصادية صورا تتفاوت بين الشكل الذى يجمع الاحصاءات الخاصة بالدخل والاستثمار المستقبل للدولة كلها وبين التقارير الدورية عن جميع

الصناعات والمشروعات الخاصة بمرحلة مقبلة. ويمكن أن تقسم البرامج الاقتصادية بوجه عام من حيث آجالها إلى برامج قصيرة الأجل تتراوح مدتها بين عام وثلاثة أعوام. وهذه قد تكون برامج وقتية تستهدف علاج تضخم أو انكماش نقدى أو لحل مشاكل تموينية أو للتغلب على ركود عارض أو بطالة حادة. وقد يأخذ هذا النوع صور برامج تحضيرية تستهدف سيطرة الدولة على مراكز التوجيه فى الاقتصاد القومى أو لتعديل وتشكيل القطاع العام بحيث يتجاوب مع أوجه نشاط الاقتصاد القومى أو لتصفية الأوضاع المتعارضة مع الأسس الضرورية لإقامة التخطيط الاقتصادى. ويتمثل القسم الثاني من البرامج الاقتصادية فى البرامج متوسطه الاجال (خمس سنوات). وتصور هذه البرامج ميزانيات الاقتصاد القومى أو بعض قطاعاته محددة مواردها واستخداماتها فى صورة مشروعات موضوعة طبقا لمعايير أولوية ترتضيها المؤسسة القائمة على هذه البرامج. أما القسم الثالث فنعنى به البرامج طويلة الأجل التى تضم مشروعات طويلة الأجل مثل المعالم والأوضاع الأساسية التى حددها الاتحاد السوفيتى بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها لبرنامج السنوات الخمس الثلاثية (١٩٤٦ - ١٩٦٠) لزيادة انتاج الفحم والصلب [١].

والخطط الاقتصادية ليست خطط تنبؤ أو اسقاط وإنما هى تصرفات اقتصادية تتبلور في مجالات الانتاج وتخصيص الموارد والأسعار، وتضع الزاما علي الأجهزة الادارية وتحدد وجهة التنمية الاقتصادية فى المستقبل. وهنا يجدر بنا أن نشير إلى أن الاسقاط أو التنبؤ الاقتصادى ليس رجما بالغيب وإنما هو يرقى إلى مصاف العلوم كعلم طبقات الجو الذى يتنبأ بحالة الطقس. فالاسقاط ليس تخمينا ولا حدسا وإنما هو ينبنى على أساس من السلوك المنطقى للحوادث. ويقف الاسقاط والتنبؤ عند استنباط وتصوير التطورات المستقبلة دون محاولة التأثير عليها وتصريفها وفقا لأهداف محددة، الأمر الذى يتسم به التخطيط الاقتصادى. وهذا يعنى أن الاسقاط الاقتصادى لا يتضمن عملا كالتخطيط وإنما تنبؤ وكشف عن التطورات التى سوف تترتب فى المستقبل. فهو يفترض أن الاقتصاد القومى ينمو نموا حرا تلقائيا، وبالتالى فإنه قد وجد تربة خصبة فى اقتصاد نظام السوق. غير أن التنبؤ في حد ذاته يعتبر مرشدا ودليلا إلى العمل الايجابي والسيطرة على مجريات الأحوال الاقتصادية. وإذا كان التخطيط الاقتصادى يعتمد مبدئيا على الاسقاط إلا أن تقدمه يحدد مجال

---

(١) د. محمد مبارك حجير، التخطيط الإقتصادي، القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٥ . ص ٩٠

دائرة الاسقاط. وآية ذلك أنه بينما يفترض الاسقاط تطور الاقتصاد تطوراً حرا تلقائيا بفعل القوانين الاقتصادية السائدة، نجد أن التخطيط لا يسلم بسيطرة هذه القوانين وإنما يخضعها لإرادة المجتمع التى تشكلها وفقا لأهدافه.

الخطة الخمسية الثالثة ٩٢/١٩٩٣ - ٩٦/١٩٩٧ :

تكتسب الخطة الخمسية الثالثة فى مصر أهمية خاصة نظرا لأنها تأتى فى ظل ظروف وتغيرات دولية متلاحقة، كما أنها تواكب مرحلة هامة من مراحل التحول الاقتصادى والاتجاه نحو الاصلاح والتحرير، وهي بذلك يجب أن تتمشى مع متطلبات تلك المرحلة وأن تمهد بنجاح للمرحلة التالية. وتحقيقا لذلك ترتكز الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية علي عدد من المحاور الرئيسية التى تستهدف المضى في إجراءات التحرير والاصلاح الاقتصادى وخاصة فيما يتعلق بتحرير الطاقات الانتاجية وتدعيم دور القطاع الخاص ومحاربة البطالة. ولكن ذلك لا ينفى أن تلك الاجراءات يتعين المضى فيها أيضا بالاعتماد على التخطيط فى اطار أبعاد جديدة تتميز بالمرونة والدقة في تقرير السياسات الحافزة على استخدام الموارد المتاحة دون اهدار وتحقيق أفضل مستوى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن اجمال السياسات التى ترتكز عليها الخطة الخمسية الثالثة وذلك على النحو التالى:

(١) زيادة الموارد القومية بالاهتمام بتنمية القطاعات السلعية وخاصة التركيز على قطاعى الزراعة والصناعة.

(٢) خفض الاعتماد على الخارج من خلال خفض معدل نمو الواردات السلعية.

(٣) توزيع الموارد توزيعا متوازنا بين الاستهلاك النهائي بشقيه الخاص والحكومى وبين الاستخدامات الاستثمارية وما يوجه لتنمية الصادرات.

(٤) العمل على زيادة الادخار المحلي الاجمالى، وتمويل استثمارات الخطة عن طريق المدخرات الحقيقية مع الحد الأدنى من القروض الخارجية.

وتعكس الخطة الخمسية الثالثة ٩٢/١٩٩٧ اتجاه الدولة نحو تدعيم دور القطاع الخاص وتقليص دور القطاع العام وحصر دور القطاع الحكومي فى مجالات التنمية الاجتماعية والبنية الأساسية. وتعتمد الخطة على التمويل المحلى والحد من الاعتماد علي الاقتراض الخارجى حيث لا

تتعدى نسبة القروض والتسهيلات الخارجية نحو ١٤,٢٪ من اجمالى التمويل، ويتم تمويل استثمارات القطاع الخاص بالكامل من المصادر المحلية. وتقدر الاستخدامات الاستثمارية للخطة الخمسية بحوالى ١٥٤ مليار جنيه يخص القطاع الحكومى ٢١,٤٪ ، ٢٠,٥٪ للهيئات الاقتصادية، وقطاع الأعمال العام ١٠٪، وقطاع الأعمال الخاص ٤٨,١٪. ومن المقدر أن يتجه حوالي نصف الاستثمارات الى الانتاج السلعى. (١)

وفى مجال الانتاج والناتج المحلى الاجمالى أبقت الخطة على الأهمية النسبية للقطاعات بنفس التوزيع الذى كانت عليه في الخطة الثانية، وذلك مع ملاحظة أنها ترتكز في فلسفتها علي دعم القطاعات الانتاجية والسلعية أساسا اعتمادا على التنمية الرأسية لهذه القطاعات. كذلك تزايد دور القطاع الخاص خلال سنوات الخطة الخمسية الثالثة تدعيما لنفس الاتجاه الذي بدا واضحا فى الخطة الخمسية الثانية. وعلى ذلك تستهدف الخطة أن يبلغ معدل نمو الانتاج المحلى الاجمالى ٥٪ سنويا ومعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ٥,١٪ سنويا. ويتوزع الانتاج بواقع ٥٩,٢٪ و ٢٩,٢٪ و ١١,٦٪ بكل من قطاعات الانتاج السلعية والخدمات الانتاجية والخدمات الاجتماعية في عام ١٩٩٧/٩٦ وبواقع ٤٩,٨٪ و ٣٤,٥٪ و ١٥,٧٪ بالنسبة للناتج في نفس العام ولنفس القطاعات الثلاث على التوالى.

ولعل أهم مشكلة تواجه خطط التنمية هي الزيادة المرتفعة والمستمرة فى عدد السكان، لذا فقد أولتها الخطة أهمية خاصة حيث استهدفت خفض معدل الزيادة الطبيعية الي أقل من ٢,٢٪. ومع ذلك فمن المتوقع أن يصل عدد السكان فى نهاية سنوات الخطة الي نحو ٦٥,٣ مليون نسمة مقابل ٥٨ مليونا في بدايتها أى بزيادة تصل الى ٧,٣ مليون نسمة، وهى زيادة كبيرة يمكن أن تؤثر سلبيا علي التنمية اذا لم يتم اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لجدية تطبيق ومتابعة السياسات التى تكفل التعامل مع كافة المتغيرات السكانية (٢).

وتجدر الاشارة إلى أن فرص العمل التى تستهدف الخطة توفيرها لا تتمشى مع تزايد حدة مشكلة البطالة بسبب استمرار تدفق الراغبين فى العمل والقادرين عليه من الداخل وعودة أعداد

---

(١) البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، العددان الأول والثانى، المجلد الخامس والأربعون، ١٩٩٢ . ص ٥٧ - ٧٣

(٢) انظر في مشكلة السكان مقالا للكاتب بعنوان: السكان عقبة أم مورد؟ رؤية موضوعية للمشكلة السكانية في البلدان النامية، مجلة العربى، الكويت، العدد ٤٢٠، نوفمبر ١٩٩٣، ص ١٧٦.

كبيرة من العاملين من دول الخليج فى اعقاب أزمة الخليج، فضلا عن أن وسائل العلاج تتطلب وقتا طويلا بالاضافة إلى ارتفاع تكلفة خلق فرص عمل جديدة. ويقدر حجم البطالة السافرة فى نهاية الخطة الثانية وبداية الخطة الثالثة بنحو ١ر٤ مليون متعطل من قوة العمل (١٥ - ٦٥ سنة). وتتميز تلك البطالة بعدد من الخصائص التى تجعلها ظاهرة خطيرة مثل تركزها فى فئات السن المبكرة (دون الثلاثين) ومن حملة المؤهلات المتوسطة والعالية وأن معدلها فى الحضر بين الذكور يفوق مثيلتها بين الاناث فى جميع فئات السن، وهى أكثر انتشارا فى الحضر منها فى الريف.

وأخيرا تهدف الخطة إلى تحسين أوضاع ميزان المدفوعات من خلال اطار عام هو الانفتاح على العالم الخارجي، وزيادة دور القطاع الخاص وتحرير أسعار الصرف وترك قيمة العملة تتحدد فى ضوء العرض والطلب. ومن المقدر أن يحقق ميزان المدفوعات الجارى فائضا قدره ٣ر٣ مليار جنيه فى نهاية الخطة مقارنة بفائض متوقع قدره ٣ر٢ مليارا من الجنيهات عام ١٩٩٢/٩١. ويأتي ذلك كمحصلة لخفض العجز فى الميزان التجارى من خلال زيادة الصادرات الصناعية والزراعية، وزيادة الفائض فى ميزان المعاملات غير المنظورة.

وفي أول يونيو ١٩٩٢ صدر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٢ باعتماد الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦، حيث تعتمد الأهداف العامة للاطار العام التفصيلى للخطة. والجداول الثلاث التالية تضم بعض المتغيرات الأساسية للاقتصاد القومي ومعدلات النمو المستهدفة لها.

جدول رقم (١)

الموارد والاستخدامات الكلية للاقتصاد المصرى فى خطة عام ١٩٩٧/٩٦
(بالمقارنة بالمتوقع لعام ١٩٩٢/٩١)

(بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٢/٩١ وبالمليون جنيه)

البيـــان	٩٢/٩١	٩٧/٩٦	معدل النمو	النسبة للناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق	
				٩٢/٩١	٩٧/٩٦
الموارد					
الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج	١٢٥٤٨٥	١٦٠٨٠٧	٥,١	٩٢,١	٩١,٩
صافى الضرائب غير المباشرة	١٠٧٠٥	١٤٢٠٠	٥,٨	٧,٩	٨,١
الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق	١٣٦١٩٠	١٧٥٠٠٧	٥,١	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الواردات من السلع والخدمات	٥٠٧٠٥	٥٨٧٨٠	٣,٠	٣٧,٢	٣٣,٦
مجموعة الموارد	١٨٦٨٩٥	٢٣٣٧٨٧	٤,٦	١٣٧,٢	١٣٣,٦
الاستخدامات					
الاستهلاك النهائى الخاص	١١٠٠٢٦	١٣٣٢٨١	٣,٩	٨٠,٨	٧٦,٢
الاستهلاك النهائى الحكومى	١٢١٣٠	١٦٢٣٠	٦,٠	٨,٩	٩,٣
مجموع الاستهلاك النهائى	١٢٢١٥٦	١٤٩٥١١	٤,١	٨٩,٧	٨٥,٥
تكوين رأس المال الثابت الاجمالى	٢٤٤١٧	٣٠٥٠٠	٤,٦	١٧,٩	١٧,٤
الزيادة في المخزون	٢٠٠	٠٠	٠٠	٠,٢	٠٠
مجموع التكوين الرأسمالي	٢٤٦١٧	٣٠٥٠٠	٤,٦	١٨,١	١٧,٤
الصادرات من السلع والخدمات	٤٠١٢٢	٥٣٧٧٦	٦,٠	٢٩,٤	٣٠,٧
مجموع الاستخدامات	١٨٦٨٩٥	٢٣٣٧٨٧	٤,٦	١٣٧,٢	١٣٣,٦

المصدر: الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

جدول رقم (٢)

الاستخدامات الاستثمارية فى الخطة الخمسية

(١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦)

- حسب القطاعات الاقتصادية

(القيمة بالمليار جنيه)

القطاعات	الجهاز الادارى والادارة المحلية والهيئات الخدمية والهيئات الاقتصادية	قطاع الاعمال العام والخاص والتعاونى	جملة الاستخدامات الاستثمارية
زراعة وري وصرف	٨,٠	٥,٩	١٣,٩
صناعة وتعدين	٠,٦	٢٧,٤	٢٨,٠
بترول ومنتجاته	٠,٣	١٤,٧	١٥,٠
كهرباء	١٧,٠	٠,٧	١٧,٧
مقاولات	٠,١	٢,٥	٢,٦
جملة القطاعات السلعية	٢٦,٠	٥١,٢	٧٧,٢
نقل ومواصلات وتخزين	١٢,٦	٧,٤	٢٠,٠
قناة السويس	٠,٥	٠٠	٠,٥
تجارة ومال وتأمين	٠٠	٣,٩	٣,٩
سياحة	٠,١	٥,٦	٥,٧
جملة قطاعات الخدمات الانتاجية	١٣,٢	١٦,٩	٣٠,١
الاسكان	٠,٧	١٧,٨	١٨,٥
المرافق	١٠,٣	٠٠	١٠,٣
الخدمات التعليمية	٧,٣	١,٥	٨,٨
الخدمات الصحية	٢,٩	١,٥	٤,٤
الخدمات الأخرى	٤,١	٠,٦	٤,٧
جملة قطاعات الخدمات الاجتماعية	٢٥,٣	٢١,٤	٤٦,٧
الاجمالى العام	٦٤,٥	٨٩,٥	١٥٤,٠

المصدر: الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

جدول رقم (٣)

تقديرات المشتغلين فى عام ١٩٩٧/٩٦ مقارنة بسنة الأساس ١٩٩٢/٩١ والزيادة فى عدد المشتغلين خلال الخطة الخمسية الثالثة ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦ ومتوسط الزيادة سنويا

(الأقرب ألف مشتغل)

القطاعات الاقتصادية	١٩٩٢/٩١	١٩٩٧/٩٦	الزيادة خلال الخطة الخمسية	المتوسط السنوى للزيادة
الزراعة	٤٥٨٨	٤٩٢٢	٣٣٤	٦٧
التعدين والصناعات التحويلية	١٩٠٢	٢٣٩٩	٤٩٧	٩٩
البترول ومنتجاته	٣٨	٤٨	١٠	٢
الكهرباء	١٠٣	١٢٠	١٧	٣
التشييد والبناء	٩١١	١١٧٥	٢٦٤	٥٣
جملة القطاعات السلعية	٧٥٤٢	٨٦٦٤	١١٢٢	٢٢٤
النقل والمواصلات وقناة السويس	٦٢٢	٧٨٩	١٦٧	٣٣
التجارة والمال والتأمين	١٤٩١	١٨٦٦	٣٧٥	٧٥
السياحة والفنادق والمطاعم	١٥١	١٨٤	٣٣	٧
			٠	
جملة قطاعات الخدمات الانتاجية	٢٢٦٤	٢٨٣٩	٥٧٥	١١٥
ملكية العقارات المبنية	٢٢٠	٢٤٧	٢٧	٥
خدمات اجتماعية وشخصية	١٣٥١	١٧٣٥	٣٨٤	٧٧
المرافق العامة والتأمينات الاجتماعية والخدمات الحكومية	٢٥٢٣	٢٨٦٥	٣٤٢	٦٩
جملة قطاعات الخدمات الاجتماعية	٤٠٩٤	٤٨٤٧	٧٥٣	١٥١
الاجمالي العام	١٣٩٠٠	١٦٣٥٠	٢٤٥٠	٤٩٠

المصدر: الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.